إسرائيل الأراضي المحتلة WE فليترجم الأمل إلى حقيقة دائمة

فيما يستأنف المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات على أعلى المستويات ويتعهدون بالعمل من أجل السلام، يُحيي التراجع الأخير في مستوى العنف الآمال بوضع حد لدوامة العنف التي أزهقت أرواحاً عديدة جداً.

وتدعو منظمة العفو الدولية الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يجتمعون اليوم في شرم الشيخ إلى ترجمة هذه الآمال المتجددة إلى واقع دائم تتمتع فيه حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء بالاحترام والحماية.

ويجب أن يقترن الالتزام المعلن من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون والرئيس الفلسطيني محمود عباس بالعمل على وضع حد للعنف والهجمات والهجمات المضادة باتخاذ تدابير سريعة ومحسوسة.

وينبغي على كلا الجانبين أن يعملا بحزم على إجراء تغييرات جوهرية في الأنظمة والآليات التي سمحت بارتكاب عمليات قتل غير قانونية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من دون أن ينال الجناة عقابهم. وتكرر منظمة العفو الدولية دعوتها إلى القادة لضمان إدراج حماية حقوق الإنسان في صميم الإجراءات المتخذة الآن.

ويجب ألا يساور الجماعات المسلحة الفلسطينية والجنود والمستوطنين الإسرائيليين أي شك في أنهم سيخضعون للمساءلة عن الانتهاكات التي يرتكبونها أو يشاركون فيها. وفي سبيل هذه الغاية، يتعين على السلطات القضائية في كلا الجانبين أن تتعهد بإجراء تحقيقات سريعة وحيادية وشاملة في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة في محاكمات عادلة.

ويحتاج هذا الأمر إلى حدوث تغيير في سلوك السلطات التي غالباً ما غضت الطرف عندما كان الضحايا من "الجانب الآخر"، مما أدى إلى استمرار أجواء الإفلات من العقاب التي تفشت فيها الانتهاكات.

وفي السنوات الأربع ونصف السنة الماضية، قُتل أكثر من PMMM فلسطيني، بينهم حوالي SMM طفل، معظمهم بصورة غير قانونية، على أيدي الجنود الإسرائيليين. ومع ذلك أفلت الجنود الإسرائيليون بصورة مألوفة من المقاضاة على هذه الجرائم. وفي الفترة ذاتها، قتلت الجماعات المسلحة الفلسطينية أكثر من NMMM إسرائيلي، معظمهم من المدنيين، وبينهم أكثر من NMM طفل، لكن السلطة الفلسطينية لم تقاضِ المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. ولا بد من تحطيم هذا النمط من الإفلات من العقاب.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي على إسرائيل أيضاً أن تضع حداً فورياً لسياسة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتوسيعها، بما فيها القدس الشرقية، وأن تتخذ تدابير لإجلاء المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه المستوطنات على نحو ينتهك القانون الدولي.

وتلقى "خطة الفصل" التي أعدتها الحكومة الإسرائيلية، لإجلاء حوالي TMMM مستوطن إسرائيلي عن قطاع غزة في فترة لاحقة من هذا العام، الترحيب كخطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها لا يجوز أن تصرف الانتباه عن الوضع القائم في الضفة الغربية، حيث يتسبب وجود نحو QMMI MMM مستوطن إسرائيلي بمعاناة تفوق الوصف للشعب الفلسطيني.

ويجب رفع القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل إبعادهم عن المستوطنات الإسرائيلية، مما يجعل من المستحيل على حوالي NI U مليون فلسطيني أن يعيشوا حياة طبيعية ويزاولوا أنشطتهم اليومية العادية.